المرصد الثالث: في التركيب الخبري

وفيه أربع تلويحات:

التلويح الأول: في أنواع القضايا[1]

وههنا مقدمة: اعلم أن للشيئ وجودًا في الأعيان أي في نفسه، وهو المدلول عليه لا الدال، ووجودًا في الأذهان وهو دال على العيني حقيقة لا وضعًا، ووجودًا في اللفظ وهو دال وضعًا على الذهني ومدلول من جهة الكتابة، ووجودًا فيها، ودلالتا هذين الأخيرين تختلفان بالأعصار ولا كذلك الدلالة الأولى.

واللفظ المركب: إما أن يكون على سبيل التقييد وهو المستعمل في الأقوال الشارحة، وكثيرًا ما يقوم مقامه لفظ واحد كقولنا الحيوان الناطق المائت ويقوم مقامه الإنسان، وما سوى هذا إما أن يتطرق إليه الصدق والكذب أم لا، والأول هو مطلوبنا وهو الخبر والقضية والقول الجازم وهو قول يصح أن يقال لقائله إنه صادق فيه أو كاذب.

وهذا لا يخلو إما أن يكون إذا حلل كل جزء أول له لا يصلح وحده للخبرية أو يصلح، فالأول يسمى قضية حملية كقولنا الإنسان حيوان أو ليس، والمتقدم في الوضع هاهنا ونحوه يسمى الموضوع ونحو المتأخر المحمول، وليس حرف سلب.

ومن خاصيتها بساطة أجزائها أو تقييدها إن كثرت بحيث يصح أن يدل على كل واحد بلفظة واحدة.

والثاني يسمى الشرطية، ولا يخلو إما أن يكون أصل الرباط بين جزئيه بلزوم أو بعناد.

والأول يسمى شرطية متصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، ويسمى ما قرن به حرف الشرط من جزئيها المقدم، والمقرون بحرف الجزاء التالي، والثاني منفصلة، كقولنا إما أن يكون هذا العدد زوجًا، وإما أن يكون فردًا، وقد أخذت

---

(١) القضيّة: المؤتلف من الشّيئين الّذين يأتلف أحدهما إلى الآخر، هذا الائتلاف هو القضيّة، فيما يكون الصّدق والكذب. (الحروف/ ١٢٧)

قضيتان فيهما وأخرجتا باقتران هذه الأدوات عن الخبرية؛ لعدم صلوح كل واحد للتصديق بعد هذه، ولولاها كانت قاضيا.

والأولى لجزئيها ترتيب يتغير المعنى بتغييره دون الثانية.

والأولى إذا تكثرت القضايا في تاليها يتكثر لتكثر الربط بالمقدم وتمام الكلام التصديقي عند أول ما قرن، وإن تكثرت في المقدم فلا تكثر. وليكن هذا به ذات الجنب أحد الجئزين، وبه حمى لازمة وسعال يابس وضيق نفس ونبض منشاري، كلها يؤخذ تارة في المقدم وأخرى في التالي ومربوطًا به ويمتحن، بخلاف المنفصلة فإن كثرة القضايا لا تخرجها عن الوحدة. الحملية أيضًا إذا تكثر في جزئيها حرف عطف أو ما يوجب الاستقلال في الآحاد تتكثر في أيهما كان. واشترط الشرطيتان في انحلالهما أو لا إلى الحمليات، ومنها إلى المفردات وأن لا يدل بلفظ على أحد أجزائهما الأول.

ولكل من هذه إيجاب وسلب، فإيجاب الحملية كقولنا الإنسان حيوان أي المفروض ذهنًا وعينًا أنه إنسان دون شرط تعميم وتأييد ومقابليهما هو حيوان ويخص به النسبة بهو. وسلبها كقولنا الإنسان ليس بحجر، وحاله ما سبق.

وإيجاب المتصلة كقولنا إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، وما يتعلق بإثبات اللزوم وإن كان بين السالبتين، وسلبها ما يقطع اللزوم كقولنا ليس إن كانت الشمس طالعة فالليل موجود. وإيجاب المنفصل ما يوقع العناد وإن كان بين سالبتين ومثاله ما ذكرنا، وسلبه ما يقطع العناد كقولنا: (إما أن تكون الشمس طالعة، وإما أن يكون النهار موجودًا). واشترك إيجاب الثلاثة في إيقاع نسبة مابين الجزئين والسلب في رفع تلك النسبة.

والمتصلة الموجبة إذا قرن بأحد جزئيها حرف السلب وأدخل عليهما لفظة (أما) بعد حذف أداتيهما صارت منفصلة وإن كان التالي أعم فليكن عند القلب السلب مأخوذًا فيه. والمنفصلة إذا قرن بأحد جزئيها السلب وأدخل فيهما أداتا الاتصال صحت متصلة؛ لأنه إذ لم يجتمع وجود أمرين يلزم من وجود أحدهما عدم الآخر، وإذا لزم معية وجودهما يعاند وجود أحدهما عدم الآخر.

والمنفصلة منها حقيقية وهي التي يراد فيها بإما منع الجمع والخلو، ومنها غير حقيقية وهي التي تمنع الجمع دون الخلو كقولنا هذا المحل إما أن يكون أبيض أو يكون أسود، أو منع الخلو دون الجمع كقولنا إمنا أن لا يكون هذا المحل أبيض، وإما أن لا يكون أسود. وكل ما منع الجمع فقط إذا أدخل أداة الانفصال على سلبي جزئيه منع الخلو فقط.

وقد تتأتى متصلة صادقة من جزئين كاذبين كقولنا إن كانت العشرة فردًا فهي غير منقسمة بمتساويين، وكذلك المنفصلة إلا أنها غير حقيقية كقولنا ك الفلك إما أن يكون حارًّا أو باردًا. في جواب من أثبتها عليه.

والمتصلة لا يجب في اتصالها اللزوم بحسب الاقتضاء لذات الأمر، بل إن كان صحبه أيضًا يجوز كقولنا إن كان هذا كاتبًا فهو ضاحك وهما لازما أمر غيرهما.

والمتصلة والمنفصلة يصح قلبهما إلى الحملية إذا صرح باللزوم والعناد كقولنا طلوع الشمس يلزمه وجود النهار، أو يعانده الليل، وقد يصح القلب على غير هذا الطريق.

والإيجاب أبسط من السلب إذا الإعدام والسلوب يؤخذ في حدها ثبوت ما وإلا لا مفهوم لها، ولا ينعكس.

التلويح الثاني:
في خصوص القضايا وإهمالها وحصرها

اعلم أن موضوع القضية إما أن يكون جزئيًّا وتسمى حينئذٍ مخصوصة وشخصية، موجبة وسالبة، كقولنا: زيد كاتب، أو ليس، أو كليًّا، فإن لم يبين قدر الحكم وكمية الموضوع سميت مهملة، موجبة أو سالبة، كقولنا الإنسان في خصر أو ليس، وإن بين كمية الموضوع سميت محصورة وهي إما كلية موجبتها كقولنا كل إنسان حيوان وسالبتها (لا شيئ من الإنسان بحجر) و (ليس ولا واحد). ولم يقتصر على ليس لإشعاره بحاضر الزمان وتخصيص الواحد. وإما جزئية موجبتها بعض الناس وسالبتها ليس بعض الناس كاتبًا أو ليس كل، فإن سلب البعض متعين فيهما وحال الباقي لم يتعرض له، وليس ولا بعض يعم.

وإذ لم يطلب حال الجزئي في العلوم والإهمال مغلط حذفتا ولم يعتبر غير المحصورات الأربع، واللفظ الحاصر يسمى سورًا مثل كل وبعض ولا شيئ ولا واحد ولا بعض ولا كل وغيرها.

والمهمل يذكر فيه طبيعة صالحة؛ لأن تكون قضية كلية أو جزئية، والإنسانية لو وجب فيها من الوحدة والكثرة واحد ما قيلت على الآخر. ولو وجب فيها الاستغراق ما كان الشخص الواحد يقال له إنسان، كما لا يقال له رجال، وما قرنه أحوال بشرايط لو خلى وحده كما هو لا يقتضيها. والإنسانية بالإشارة تتخصص وبسور ما تتعمم فليسا مقتضياها، وأسماء الجموع مهملة أيضًا لما قلنا. وإذا عرفت فاعلم أن الألف واللام وإن كان في لغة العرب قد يزاد للتعميم فإنه قد يشار به إلى الحقيقة الذهنية كقوله: إن الإنسان عام ونوع، ولو استغرق لقام مقامه لفظة كل وليس كذلك. وقد يراد به تعريف المعهود، فإن أورد موضوعًا لقضية صارت شخصية، وقد يعني به التوصيل كقولهم هذا الرجل، والمهملة في قوة جزئية؛ لأنه لما كان الإيجاب ولاسلب على الكل يدخل فيه البعض فيتيقن البعض في المهمل ويشك في الكل فأوجب أن تكون في قوتها. والحكم على البعض لا يقتضي موافقة الباقي ولا مخالفته، وكذلك الإهمال.

والشرطية المتصلة صورها (كلما) و (دائمًا) في الأيجاب الكلي، و(دائمًا ليس) و (ليس البتة) في السلب. والثلاثة تصلح لسور إيجاب المنفصلة وسلبها الكليين، وسور جزئيتهما هو قد يكون إذا كان، أو إما أو (ليس دائمًا) أو (ليس كلما) أو (قد يكون لا) فنقول في الشرطية المتصلة (قد يكون إذا كان زيد في البحر فهو غريق) فهو اتصال جزئي موجب يلزم حين لم يسبح وليس له سفينة أو يقرن بهذه (قد يكون ليس) أو مراد فيه. وفي المنفصلة نقول (قد يكون إما أن يكون زيد في السفينة أو يغرق) أي: إذا كان في البحر، وتسلبه بالأسوار المذكورة أيضًا. وإذا خلى (إما) وإذا كان، وإن كان لا يقتضي الجزئية و إلا لضادت أحد السورين الكلية والجزئية، وما احتاجت إلى الآخر وليس كذلك.

وخصوص الشرطيات بتعيين الآن فإن خصوصها وإهمالها وحصرها يتعلق بالأوقات والأوضاع كما كان في الحمليات متعلقًا بالأعداد فقد تتركب شرطية كلية من حمليتين جزئيتين.

obeikandl.com

التلويح الثالث

في لواحق القضايا وبعض تراكيبها وأحكامها

أنه قد يزاد في القضايا ما يفيدها أحكامًا لا يقتضيها مجرد الحمل كلفظة إنما في العربية فإنها إذا أدخلت في القضية تفيد حصر الجزء المأخوذ في قضية أخرى سالبة بالقوة أو بالفعل في الجزء الآخر، فتارة تقتضي حصر الموضوع في المحمول، وتارة بالعكس.

وكالألف واللام في المحمول كقولنا الإنسان هو الضحاك فإنه يفيد حصر المحمول في الموضوع والمساواة. ويدخل في القضية حرف السلب لنفي مقتضيهما مع جواز بقاء القضية على إيجابها فيقال ليس (ج) إلا (ب) ويراد اتحاد حقيقتهما تارة واللزوم أخرى، وفي الشرطيات يقال لما كان النهار راهنًا كانت الشمس طالعة وهذا مع إيجاب الاتصال فيه يسلم وقوعها. وقد يقال لا تكون الشمس طالعة أو يكون النهار موجودًا – أو حتى يكون أو إلا أن يكون – فإن شئت حذت الأدوات وأبقيت السلب وجعلتها منفصلة أو حذفته أيضًا وجعلتها متصلة، وهي إلى الانفصال أقرب لقلة الحذف فيه، ويقال لا يكون المحل حارًا وهو بارد، وهو مشعر بمنع الجمع دون الخلو، فإن حذفت السلب آبت منفصلة غير حقيقية، أو تدخل أداة التصال عليها والتالي هو السالب إذ بالعكس لا يلزم اللزوم.

والمنفصلة إذا أورد لازم جزئها الأعم بدله صارت غير حقيقية كقولنا إما أن يكون زيد في البحر، وإما أن لا يغرق، فالأخير لازم اللاكون في البحر وهو أعم.

وقد يتركب كل من الشرطيتين من مثليه ومن عددي قسيمه، ومن مثله مع الحملية ومن قسيمه معها، فتقول: إذا كان كلما كانت الشمس طالعة، فالنهار موجود، فكلما كانت الشمس غاربة فالليل موجود، ركبت متصلة من متصلتين، فإذا قرنت بإحدى الشرطيتين السلب وحذفت الأداة، وأدخلت أداة الانفصال وصارت منفصلة من قسيميها، ونقول إما أن يكون إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودًا، وإما أن يكون (إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون الليل موجودًا)، وإما أن يكون (إما أن تكون الشمس طالعة وإما أن يكون النهار موجودًا) أي إما أن يصح هذا التقسيم،

وإما أن يصح ذاك التقسيم هي منفصلة من مثليها، وإن اقترنت بأحد جزئي الأولى السلب وبدلت الأداة الأولى للانفصال بأداة الاتصال صحت متصلة من قسيميها.

ونقول إما أن يكون (إذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) وإما أن يكون (إما أن تكون الشمس غاربة وإما أن يكون الليل موجودًا) هي منفصلة تركبت من مثلها وقسيمها، وإن اقترنت صور المتصلة وأداتها بدل أداة الأولى للانفصال، والسلب مع أحد جزئيها صحت متصلة منهما وتقول إن كان (كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فالشمس علة النهار، ركبت متصلة من مثلها وحملية، وإذا اقترنت بالحملية السلب وبدلت أداة الأولى بأداة الانفصال صارت منفصلة منهما، وتقول إن كان هذا عددًا فهو إما زوج، وإما فرد ركبت متصلة من قسيمها وحملية، وإن بدلت الأداة وأدخلت في الحملية سلبًا صحة منفصلة منهما.

obeikandl.com

التلويح الرابع:
في العدول والتحصيل وفيه ضابط للحمل

اعلم أن كل قضية إما معدولة: وهي التي جعل حرف السلب جزء موضوعها أو محمولها، وإما محصلة: وهي ذات الجزئين المحصلين.

وحق كل قضية حملية أن يكون فيها موضوع ومحمول ونسبة. وكل يستحق لفظًا دالًّا عليه. وكذلك الشرطيات، إلا أن الروابط قد تطوى في بعض اللغات، وقد لا يتأتى الانطواء كما في لغة الفرس في قولهم: (زيد دنا است)، وفي العربية يقال: (زيد هو عالم)، واللفظة الدالة على النسبة هي التي تسمى الرابطة، وفي العربية يربط بلفظة (هو) و(بكائن) و(يوجد) كما يقال: زيد يوجد كاتبًا، أو كائن كذلك. فتصير هذه أداة بهذا المعنى، وكانت بإزاء مفهوماتها أسماء وأفعالًا، فهي مشتركة إذن.

وفي لغة العرب أن تقدم السلب على الرابطة فينفيها ويقطعها، فالقضية سالبة، وإن تأخر عنها فيرتبط بها ويصير جزءًا من المحمول كقولنا زيد هو غير كاتب. والقضية مع الرابطة تسمى ثلاثية ودونها ثنائية.

والفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة أن الأولى تصدق على المعدوم – إذا المنتفى يصح نفي صفاته- والثانية إثباتية ولا إثبات إلا على موجود أحد الوجودين فيثبت عليه الحكم بحسب احد ثباتيه أو كليهما، فلا يقال: (العنقاء هو غير بصير) بل (ليس هو بصيرًا) والموجبة المعدولة كالتي محمولها غير البصير يكذب في البصير والمعدوم والسالبة المعدنولة تصدق فيهما كقولنا فلان ليس هو لا بصير، بخلاف تعاقب السلوب فإن أزواجها إثبات وإفرادها نفي.

والثنائية كونها موجبة معدولة أو سالبة بسيطة يتعلق بنية المتكلم إلا إذا كان اللفظ لا يستعمل إلا للعدول كغير في العربية فيتعين.

وقد يوجب في أن القضية العدمية وهي التي محمولها يدل على سلب شيء ممكن للموضوع أو نوعه أو جنسه كقولنا: زيد أعمى هل هي مساوية للمعدولة كقولنا: زيد هو غير بصير أو هي أخص، وليس هذا بحث المنطقي فإن ذلك يختلف باللغات، ففي الفارسية هما متساويان ولا يقال لحجر غير بصير ولا يقال له أعمى ولا نابينًا أي غير

البصير، وفي العربية المعدول أعم إذ يقال للحجر غير بصير ولا يقال له أعمى، والباري غير جسم وليس ذلك أمرًا يمكن في حفه، ولا نوع ولا جنس له، بل على المنطقي أ ن السلب إذا تأخر عن الرابطة أو ارتبط بها كيف كان – إن لم يعتبر التأخر كلغة الفرس – فالقضية موجبة، واثتبوا الواحا في هذا البيان وهي ضائعة:

فالقضايا أربعة: موجبة بسيطة، وسالبة كذلك، ومعدولتان[١].

ضابط في الحمل: وليكن معينًا أجزاء الحمل وما يتعلق به، إذا قلنا إن الحمل ناهل ينبغي أن يتبين مفهوماتها أن الأول أعني به السماوي أو الأرضي، والثاني المشترك بين الريان وضده أيهما مقصود، وإذا قلنا زيد هو أب تعين جهة الإضافة. وإذا قيل هذا

---

(١) ليس كل قضيّة ورد فيها لفظ السلب كانت سالبة، بل نقول: القضيّة أمّا أن تكون ثلاثيّة أو ثنائيّة. فإن كانت ثلاثيّة، ينظر. فإن كان حرف الربط متقدّما على حرف السلب كانت القضية موجبة معدولة. كقولنا زيد هو ليس ببصير. وذلك لأنّ الربط الموجب جعل ذلك الموصوف موصوفا بذلك السلب. وأمّا إن كان حرف الربط متأخّرا عن حرف السلب، كانت القضية سالبة. كقولنا: زيد ليس هو ببصير. وذلك لأنّ حرف السلب رفع ذلك الربط وأزاله. (شر ١، ١٢٦، ٤) - أمّا إن كانت القضية ثنائيّة، لم تتميّز (القضيّة) السالبة البسيطة عن (القضيّة) الموجبة المعدولة إلّا بإحدى طريقتين: أمّا بالنسبة أو بتخصيص بعض الألفاظ بالسلب والبعض الآخر بالعدول. (شر ١، ١٢٦، ١٣) - إنّ (القضيّة) السالبة الجزئيّة يعبّر عنها بثلاث عبارات. فالعبارة الأولى: قولنا: بعض الناس ليس بكاتب. وهذا شبه الموجبة المعدولة، لأنّ بعض الناس، موضوع، وقولنا: ليس بكاتب هو المحمول. وعلى هذا التقدير تكون القضيّة موجبة معدولة.

والعبارة الثانية: قولنا: ليس بعض الناس بكاتب. وهذا صريح في السلب الجزئي.

والعبارة الثالثة: قولنا: ليس كل الناس بكاتب. والمفهوم الأول من هذا اللفظ إنّما هو سلب المحمول عن الكل، إلّا أنّ السلب عن الكل قد يكون لأجل السلب عن بعض الآحاد، وقد يكون لأجل السلب عن جميع الآحاد. والأول واجب الاعتبار، والثاني غير واجب الاعتبار. فطرحوا المشكوك واكتفوا بالمتيقّن. فقالوا: معناه سلب الحكم عن البعض. وعلى هذا التقدير فمفهوم الأول هو سلب الحكم عن الكل، وبواسطته يفيد سلب الحكم عن البعض. (شر ١، ١٤٣، ٨) - اعلم: أنّه فرق بين قولنا: ليس كل، وبين قولنا: كل ليس. فقولنا: ليس كل: يفيد سلب العموم. وقولنا: كل ليس: يفيد عموم السلب. وهذا بحسب التركيب اللفظي (قضيّة) موجبة معدولة. (شرح عيون الحكمة ١، ١٤٣، ١٩).

الخمر مسكر فليراع بالقوة كما في الدن أو بالفعل، الكثير أ والقليل كله أو جزئه. وإذا قيل الثلج ينزل يعين المكان من أنه في البلاد الباردة أو الحارة والزمان من أنه في الشتاء أو الصيف. ويعرف الربط كما إذا قيل (ما يعلم الحكيم فهو كما يعلمه) أنه إلى أيهما يرجع من الحيكم وعلمه، ويبين الشرط كما إذا قلنا المتحرك متغير، فيراعى ما دام متحركًا، فإن إهمال هذه مغلط جدًّا.

obeikandl.com